

نظام الأوراق التجارية

٥١٣٨٣

الرقم : - ٤٧

التاريخ : - ١٠ / ١٠ / ١٣٨٣

بسمون الله تعالى

نحن سعود بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة والعشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم

الطكي رقم ٢٨ وتاريخ ١٢ / ١٠ / ١٣٧٧ .

وبنا على قرار مجلس الوزراء رقم ١٩٦ وتاريخ ١٦ / ١ / ١٣٨٣ .

وبنا على معرضة علينا رئيس مجلس الوزراء .

رسمنا بنا هـ .

أولاً : - الموافقة على نظام الأوراق التجارية بالصيغة المرفقة بهذا .

ثانياً : - على رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة تنفيذ مرسومنا هذا .

الرقم
التاريخ ١٢ / ١٠ / ١٤٢٢
التوقيع

الهيئة العامة للغذاء والدواء
الأمانة العامة لمجلس الوزراء

قرار رقم ١٤٢٢ / ١٠ / ١٢ تاريخ ١٢ / ١٠ / ١٤٢٢

إن مجلس الوزراء

بعد اطلاعه على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٠١٢ / ٢ / ٢٧ وتاريخ ٢٧ / ٢ / ١٤٢٢ المتعلقة بمشروع نظام التعامل بالشبكة في الشبكة .
وبعد اطلاعه على خطاب وزارة التجارة رقم ٢ / ٦٨ - و في ٨ / ١ / ١٤٢٠ الرقم بمشروع نظام التعامل بالشبكات
وبعد اطلاعه على خطاب وزارة الداخلية والافتصاد الوطني رقم ٤٢٨ وتاريخ ٢١ / ٢ / ١٤٢٠
وعلى مشروع نظام التعامل بالشبكة تالمحدد من قبل
والا ' الحاجة الملحة الى وضع نظام يحكم الاوراق التجارية بكافة انواعها وينظم طريقة التعامل بها فقد تقرر
الاسناد المذكور ضمن عدد يدو وضع مشروع للنظام المذكور درست معه لجنة الانظمة بالشكل الذي يتفق مع
حاجة المبادلات وتبادلها وشروطها .

وبناء على تسمية لجنة الانظمة رقم ٧ وتاريخ ١٣ / ١ / ١٤٢٢ .

والمقرر التالي :-

- ١- الموافقة على نظام الاوراق التجارية بالهيئة المرافقة له .
 - ٢- الموافقة على المذكرة التفسيرية للنظام المذكور .
 - ٣- تنظيم مشروع مشروع مرفق صورته مرافقة له .
- ولمادة كمرجع

رئيس مجلس الوزراء

(٩) إذا حذبت الكميالة توقيعات انشأ رافعت لهم ا نية الاشراف بها ارضيها من زورة اوتوقيعات لا شأ رافعتهم
او توقيعات لا تفرم لان سبب آخر الا انشأ رافعتهم وسوا الكميالة او الذين ردت باسمهم ، فان التوقيعات تفرم
من انموذجين غيرها تنس مع ذلك مصححة .

(١٠) من وقع كميالة نيابة من آخر بغير تفويض منه ، القوم شخصيا بموجب الشهادة . فاذا رافعا آلت اليه الحقون التي
ثابتت تؤول الى من ادعى النهاية عنه . ومن هذا الحكم على من ياوز حدود النهاية .

(١١) بمن صاحب الكميالة تقبلها رؤاها . ويجوز ان يشرط اعفاءه من محال القبول ، دون ضمان البقاء .

الفصل الثاني

عنوان الشهادة بالشهر

(١٢) يجوز تدوين الكميالة بالشهر ولولم يذكر فيها حراسة انها مسموعة (لا أمر) .

ولا يجوز تدوين الكميالة التي يصرح فيها صاحبها عبارة (لمست لا أمر) او اية عبارة مما طلقا وقتلا حكا بحواله الحق .
ويجوز الشهر للصاحب عليه سرا . فمن الكميالة اولى بغيرها . كما يجوز الشهر للمصاحب اولا يطبق آخر . ويجوز
له ولا سيما تدوين الكميالة من جديد .

(١٣) يجب ان يكون الشهر خاليا من كل شرط . وكل شرط من طوله الشهر يعتبر كأن لم يكن . والشهر الجزئي باطل .
يعتبر الشهر للمصاحب للشهر على بيان .

(١٤) يجب التدوين على الكميالة ذاتها او على ورقة اخرى متصلة بها ويؤخذ الشهر .

ويجوز الا يكتب في الشهر اسم المصاحب ، كما يجوز ان يكتب الشهر على توقيع المصاحب (الشهر على بيان) .
واذا كان الشهر على بيان ، جاز لمن كان يخلو اليها بكتابة اسمه او اسم شخص آخر او ان يكتب الكميالة
من جديد على بيان او ان يكتب آخر . وان يسلط الكميالة الى شخص آخر دون ان يخلو اليها دون ان يكتب ما .

(١٥) بمن المدبر قبول الشهادة رؤاها . ما طام يستقر غير ذلك .

ويجوز بغير شهر ما من جديد ، وفي هذه الحالة لا يكون ملزما بالبيان لمن تؤول ما يلزم الكميالة بشهر لاحق .
(١٦) يعتبر حائز الكميالة حالها الرسمي متى انتهت عنه . صاحب اسم فيها بتعليقات غير منقطعة ولو كان آخرها
شهر على بيان .

والشهرات المشطوبة تعتبر في هذا الشأن كأن لم تكن .

واذا اخط الشهر على بيان شهر آخر ، اعتبر للموقع على هذا الشهر الاخير انه هو الذي آت اليه الحق
في الكميالة بالشهر على بيان .

واذا نقد شخص حيازة كميالة تسمية حادثة ماء يعرفها صاحبها بالشخص فيها متى انتهت حقه فيها
ونقلا للمصاحب السابقة الا اذا كان قد حصل فيها بموعدة او اتركب في مسجل الحاصل عليها
خطا بها .

(١٧) يفتقر التشهير بجميع الحقوق الناشئة من الكيافة.

وليس انيت عليه دعوى كىافة ان يحش على حالها بالدنى انمينة على مبالغة الشخصية بساحبها او ساعدها السابق . فام يمكن تعدد الحاش وقت حدوثه على الكىافة الا توار بالدين .

(١٨) اذا احتل التشهير من عبارة (القيمة للتحسين) او (اذنية لنفس) او (التوكيد) اذ اية عبارة مبالغ في مبالغة تشوهد

التوكيد ، فالحاش بانة جميع الحقوق الناشئة من الكىافة وانما لا يجوز تشهير بها الا على سبيل التوكيد .

وليس للظن في هذه الحالة الاحتياج على اساس الا بالدخول في حدود الاحتياج بها على الظهور .

ولا تنفي الوكالة المستفاد من التشهير التوكيدي بوجه القبول او بعد وما يخص بأختية .

(١٩) اذا استدل التشهير على عبارة (القيمة للسم) او (اذنية راس) اذ اية عبارة تشوهد تفيد الراس ، فالحاش

الكىافة ان يمارس جميع الحقوق الناشئة عنها . فان سهر ما اشهر التشهير حاصل على سبيل التوكيد .

وليس للمدين بالكىافة الاحتياج على الحاش بالدخول في مبالغة الشخصية بالظهور الا اذا تعدد

الحامل وقت حدوثه عليها الا توار بالدين .

(٢٠) التشهير اللامس للمعاد الاحتياج بمرتب آثار التشهير الحاش به . اما التشهير اللامس لاحتياج من

الدخول او السادس بعد انما المعاد المعدد لسل هذا الاحتياج فيرتب آثار حوالة الحق .

ويشتر التشهير الثاني من التاريخ انه قد حصل قبل انشاء المعاد المعدد لسل الاحتياج الا اذا ثبت

غير ذلك .

ولا يجوز تشهير تاريخ التشهير ، وان وضع اقترنت تشهرا .

الفصل الثالث

قوى الكىافة

(٢١) يجوز لحامل الكىافة ان لا ياتر لها حتى يمارس استغافها ، ان يخدمها الى المصوب فيه في موطنه

لشهرها .

ويجوز لساحب الكىافة ان يخدمها شرط تقديمها لقبول في معاد معين او يخدمها وله ان يخدمها شرط

تقديمها لقبول . فالحاش ان تكون مستحقة الجواب بعد غير المصوب فيه او في مهة اخرى في موطنه او مستحقة الجواب

بعد مدة معينة من الاطراح عليها . وله ان يشترط عدم تقديمها لقبول قبل اهل معين .

ولكن سهر ان يشترط تقديمها لقبول في معاد معين او يخدمها معاد ، فالحاش ان يخدمها عند اشترط عدم

تقديمها لقبول .

(٢٢) الكىافة المستحقة الجواب بعد مدة معينة من الاطراح عليها يجب تقديمها لقبول خلال سنة من تاريخها

وللساحب تشهير هذا المعاد او اذاته . ولكن سهر تشهير هذه الموايد .

٢١١) يجوز للمسحوب عليه ان يطلب تقديم الشهادة للثبوت مرتان في اليوم التالي لتقديم الاثر .

ولا يقبل من دون السأل الادعاء بان هذا الدليل قد رفض الا اذا اثبت هذا الدليل في ورقة الاحتجاج .

ولا يلزم حارس الشهادة المقدمة للقبول بالتخلي عنها وتسليمها الى المسحوب عليه .

٢١٢) يكتب القبول على ذات الشهادة يوم نيلها (قبول) او بامتناعه اخرى فبعد هذا العتق ويقدم المسحوب عليه

ويستمر قبولاً مجرد وفي المسحوب عليه تزوجه على عدم الشهادة واذا كانت الكيفية المستحقة اثباتاً بعدد نسبة

من الاطلاع عليها وكانت واجبة التقديم للقبول في مدة معينة بناءً على شرط خاص، وجب بيان تاريخ القبول

في اليوم الذي حصل فيه الا اذا اوجب التعامل بيان تاريخ القبول في يوم تقديم الشهادة . فاذا خسر

القبول من التاريخ ، جاز للمعامل حلفاً لثبوت في الزمان على المدين اولى الساحب ، اثبات هذا العتق

باحتجاج يحصل في الوقت الثالث .

٢١٣) يجب ان يكون القبول غير مدعي على خلاف . وفي ذلك يجوز للمسحوب عليه ان يقسمه على سبب من ملاح الشهادة .

واذا تضمنت صحة القبول تمديد لا يبين آخر من بيانات الشهادة اعتبر ذلك رفضاً للقبول وفي ذلك يحصل

القبول طرماً بما تضمنته صحة القبول .

٢١٤) اذا شرط المسحوب عليه قبوله للمسحوب على الشهادة قبل رد ما اعتبر ذلك رفضاً للقبول . ويشر الساحب بما لا

يتم رد الشهادة مالم يتم ذلك . وفي ذلك اذا اخطر المسحوب عليه التعامل او ان موقع اخر كتابة بقبوله

القبول بموجب هذا القبول .

٢١٥) اذا عين الساحب في الشهادة مكاناً للقبول فغير مؤثر للمسحوب عليه دون ان يبين من جهة القبول فله ، جاز

للمسحوب عليه تعيينه عند القبول . فاذا لم يبينه اعتبر القبول طرماً بالدفع في مكان القبول .

واذا كانت الشهادة مستحقة اثباتاً في مؤثر للمسحوب عليه ، جاز له ان يبين في صيغة القبول عنواناً في الجهة

التي يجب ان يملأ فيها القبول .

٢١٦) اذا قبل المسحوب عليه الشهادة طرماً بقبولها تبت في مصاد استحقاقها . فاذا ائتمن من القبول . كان

للصاحب ، ولو ان مو الساحب نفسه ، دالة المسحوب عليه القابل بدعوى حاضرة ناشئة من الكيفية قبل ما تجز

المطالبة به بقتن ائتمن ٦٠ و ٦١ .

الفصل في الواجب

مقابل القبول

٢١٧) على صاحب الكيفية ان يسأل المسحوب عليه ان يوجد له المسحوب عليه مقابل قبولها ولكن ذلك

لا يبنى الساحب لحساب غيره من مشيئة شخصها قبل مظهرها ومالها .

٢١٨) يعتبر مقابل القبول موجود اذا كان المسحوب عليه مدعياً للساحب او لا يثبت بالسحب في مصاد استحقاق الشهادة

بمبلغ معين من المقتدر واجب الاداء . وسار على الاقل لمبلغ الشهادة .

ويستمر قبول الكيفية قربة على وجود مقابل القبول . الا اذا اثبت غير ذلك وعلى الساحب

غيره ان يثبت في حاشية الاقرار . حين قبول الكيفية او غير محسب ان المسحوب عليه كان له

مقابل قبولها في مصاد الاستحقاق . فان لم يثبت ذلك كان قبلاً للقبول . ولم يمس الاحتجاج بعد السداد

المحدد قانها . اما اذا اثبت في الحالة الاخيرة وجود المقابل واستمرار وجوده حتى انقضاء المصاد المحدد

لعمل الاستدراج بحيث قدّمه بهذا الشكل هذا المقابل ما يهش قد استحسن في صلحته .

(٢١) تستل ملكية مقابل الوفاء بمكتم النسيان التي حصة الكيفية المتساوية . وإذا كان مقابل الوفاء أقل من قيمة

الكيفية كان للسائل على هذا المقابل التنازل عن الحقوق المقررة له على المقابل الكامل .

(٢٢) إذا تراجعت منه تكيفات مستحقة الوفاء في تاريخ واحد على مقابل وفاء لا تفي قيمته لموافاتها كلها ، وهي ترتيب

تتراجع سميتها فيما يتعلق بحقوق حاملها في استيناء حقوقهم من مقابل الوفاء المذكور ، ويكون حاس الكيفية

السائل تاريخها على تراجع الكيفيات الاخرى مقدما على غيره .

فإذا كانت الكيفيات مسجلة في تاريخ واحد . قدمت اد كيفة التي تحصل تهيء المصوب فيه ، وإذا لم تحصل

اية كيفة نيل المصوب فيه ، قدمت الكيفية التي حصل نيلها مقابل الوفاء ، أما الكيفيات التي تشمل

على شرط عدم القبول فتأتي في المرتبة الاخيرة .

(٢٣) في الساحب ، ولو قبل الاحتجاج بعد الجهاد الممدد تماما ، ان يسلم حاش الكيفة المستندات المقررة

لحصول على مقابل الوفاء . فإذا انقض الساحب ، لم ذلك من يتم منه تماما . ويكون متروكات ذلك على سائل

الكيفية في جميع الاحوال .

(٢٤) إذا انقض الساحب ، ولو قبل مهاد التمدد الكيفية ، لمعاشها دين غيره من كرائي الساحب اقتضا حقه

من مقابل الوفاء الموجود على وجه صحيح لدى المصوب فيه ، وإذا انقض المصوب فيه وكان مقابل الوفاء

دينا في ذاته ، دخل هذا الدين في موجودات التظلمات .

وأما إذا كان مقابل الوفاء ديناً جائزاً استرد اد دنا ونا لا ساق ، فليس ، لمعاش الكيفة الاولية في انفسا حقه

من قيمة المقابل .

الفصل الخامس

السمان الاحتياطي

(٢٥) يجوز سمان وفاء مبلغ الكيفة كله او بعضه من ماس احتياطي . يمكن هذا السمان من اي سطح ولو كان من

قدس الكيفة .

(٢٦) يكتب السمان الاحتياطي على الكيفة داتيا او على الورقة المشقة بها ، ويؤدى بمصلحة (تقريب كمان احتياطي)

او اية عبارة اخرى تعيد نفس المعنى ، ويؤخذ انما من ، ويذكر في السمان اسم المصوب والا اعتبر السمان حاسلا

للساحب .

ويستفاد هذا السمان من مبرر توقيع الماس على صدر الكيفة ، ما لم ينس هذا التوقيع بدارا من المصوب

فيه او من الساحب .

ومن ذلك ، يجوز اطلاق الضمان الاحتياطي في ورقة مستقلة ليس فيها المثل الذي تم فيه هذا السمان . ولا يلتزم

الضمان الاحتياطي في هذه الحالة الا تولى من صدر له السمان .

(٢٧) يلتزم الضمان الاحتياطي على الوجه الذي يلتزم به المصوب ، يكون التزام الضمان الاحتياطي صحيحا وثبات

الالتزام الذي حقه بالمال لا سبب فيه المصوب في السمان .

وإذا روي الضمان الاحتياطي الكيفة ، آتت اية التعمير انما كيفة وذات اتياء مسمونة وتبعا

كي ملتزم نمو هذا الاخير بموجب الكيفة .

الفصل السادس

الزكاة بالكمية

القسم الأول

زمن الزكاة

(٣٨) يجوز أن تصحب الكمية مستحقة الزكاة في الاطلاق ، او بمدة معينة من الاطلاق او بعد مدة معينة من

تاريخ انشاء الكمية ، او في يوم معين

ولا يجوز ان تشمل للكمية على مواعيد استحقاق اخرى او على مواعيد استحقاق متعاقبة والا كانت باطلا

(٣٩) الكمية المستحقة الزكاة في الاطلاق تكون واجبة الزكاة بمجرد تقديمها ويجب ان تقدم للزكاة خلال سنة من

تاريخها ، وللمساحب تقديم هذا المباد او اطالته وللمسحبين قصره

وللمساحب ان يشترط في تقديم الكمية المستحقة الزكاة في الاطلاق قبل انقضاء أجل معين وفي هذه

الحالة يصح للمساحب تقديم ابتداء من هذا الاجل

(٤٠) يبدأ مباد استحقاق الكمية الواجبة الزكاة بعد مدة من الاطلاق من تاريخ قبولها او من تاريخ الاحتجاج

فاذا لم يمتد الاحتجاج ، اعتبر القبول غير الموعود حائلا في القابل في اليوم الاخير المقرر لتقديم

الكمية وفقا للمادة ١٢

(٤١) الكمية المسحوبة لشهر او اكثر من تاريخها ، او من تاريخ الاطلاق عليها يقع استحقاقها في مثل هذا التاريخ

من الشهر الذي يجب فيه الزكاة ، فان لم يوجد مقابل لذلك التاريخ في الشهر الذي يجب فيه الزكاة وقع

الاستحقاق في اليوم الاخير من هذا الشهر

واذا سميت الكمية لشهر ونصف او لشهر ونصف شهر من تاريخها او من تاريخ الاطلاق عليها وجب بد

المسحاب بالضميمة الشهر الكاملة

واذا كان الاستحقاق في اوائل الشهر او وسطه او في اواخره كان المقصود اليوم الاول او الناصر من

او الاخير منه

ومادة ثمانية ايام او خمسة شهور لا تثنى اسبوتا واسبوعين بل ثمانية ايام او خمسة شهور بالفضل

نصف شهر تعني خمسة شهور

(٤٢) اذا كانت الكمية مستحقة الزكاة في يوم معين وفي بلد يختلف فيه التقويم من تقويم بلد اصدارها تعدد

مباد الاستحقاق وفقا لتقويم بلد الزكاة

واذا سميت الكمية لتقويم بلد من مختلفي التقويم وكانت مستحقة الزكاة بعد مدة من تاريخها وجب ارجاع تاريخ

اصدارها الى اليوم القابل في تقويم بلد الزكاة وحدود مباد الاستحقاق وفقا لذلك

وهو مباد تقديم الكمية وفقا للاحكام السابقة

ولا تسري الاحكام المخصصة اذا اتت من شرط الكمية او من بياناتها قصد اتباع قواعد مخالفة

القسم الثاني

كيفية الزكاة

(٤٣) على حامل الكمية ان يقدمها للزكاة في يوم استحقاقها ، بشرط تقديم الكمية الى احد في ثوب القاصة المقررة

بها نظاما بمثابة تقديم للزكاة

(٤٤) اذا وفي المصوب عليه الكمية بازله ، طلب تسليمها من العامل مؤتمنا عليها بالتفويض ، ولا يجوز للحامس

الاحتجاج من الزكاة المقررة ، وان كان الزكاة مقررا جاز تسليمه عليه ان يطلب انهاء هذا الزكاة على

ذوات الكميات رجالاً من الدولة بدلوا ، وفي ما يخص من في قوتها الحوائج تبتدأ منه زينة ما فيها ومهبطها بها وفيرهم من
الفتن بهم واطمأنوا ان يمدى الاحتياط على القدر غير العادي من حيثها .

(٤٥) لا يغير ما في النجاة الفطرية من مقتضى ما في مقتضى ما.

وإذا ربي المسموح عليه سعة النسيئة التي هو قادر على استيفائها تحمل ثمة ذل من وفي النسيئة التي هي مادة
الاختبار، ومن سارعة معجزة، سرية فاعلة، أو أوحى به ذرا أو حثاً جسم - عليه أن يستوفى من
أنت لا تملك أنت ميراثه، ولكنك تملك ميراثه، بالتمسك من جهة توفيقه، بالتمسك من جهة

(١١) إذا احتسبنا القيمة بحدود قدر متدارك في أصله وسواء كان بالحد المتدارك فيها حد سواء أو لا
عند تراخي الأصل في الواجب في اليوم المذكور قال بلما من أيسر بين السألية بطل القيمة سواء بالحد
المتدارك في القيمة سواء سواء في الحد المتدارك أو في الحد

ويتم السرد الأول في العتبة لتفتح أفقها الأوسع . ومن ذلك ما جرى للمباحث بين بني النعمان السراة في
 بسبب على الساحة الممراتية بين الأعمام .

وإذا بين مبلغ المبيعانة المطلوب تدريس أسفا منتقيا، لكن تغتلك قهقبا في بلد الامدار من نهبها في بلد النوا.

(١١) إذا لم يتعد التعميل للبناء في يوم أو اثنين . . . فإن لم يكن مدين بها ابتداءً من قبلها لدى الهيئة التي بموجبها
 زعمت. أو إذا كانت . . . على الإبداء على نفقة المدين وبعثته مشروطة وتسلم الهيئة المذكورة المودع وثيقة
 يذكر فيها ابتداء العمل وتاريخ التعميل وتاريخ الاستحصال وأجب من شروط في الأصل لصحته . . . فإذا
 طالب المدين بالتعويض . . . يجب على المدين تسليم وثيقة الإبداء مقابل تسليم التعميل .

وللحاصل نرى الطلوع من الجهة المشار إليها بموجب هذه الوثيقة ، وإذا لم يعلم احد من جهة الايداع اننى
العاقل ، وبطلان هذا ، جهة التقييم .

المزج الثنائي

المعاصرة في الوطن

(٤٨) لا تتميز الدمارية في ذوات الكميات إلا في حالة ما فيها أو تنقسم حالتها أوحد من باطلها بالعلم.

(١٦) إذا مات كهيالة مور مشقة وكانت معروفة من عدة نسخ . فإن لم تكن قيمتها ان يطلب لإنائها بموجب أحد من نسخها الاخرى .

وإذا كانت الكيمياء معروفة من قديم ناسخ وراحت النسخة التي تحمل بهيمة النجوم، لم تشر العالمية بوقائعها
بموجبها أحد - نسخها الآخر - إلا باسم - البهية التي يدهشها وزير التجارة والصناعة وصرح بتقديم كمين *

(۱۵) میوزی میثاق است انتمیالی، مرا، ثبات جملوه از جو جملوه، ولم یظن من ثنیم احد ن تظنها الاغیری ان یستدر من الدیة التي یسحقها زورالتبارزواستماعه امر مجاہدا سورۃ ان یشت غنیته لها ولی یفرقیہا

(٤١) في حالة الإشغال في وقت التقييم المتأخر بعد إنهائها بها وفقاً للأنظمة السابقة يجب على الطبيب المعالجة
على مخرجه أن يثبت ذلك في ورقة امتحان تصوير في اليوم التالي بعد ما إذا استحقاقه تسجيل المخرجه في التقييم
بالأوجه وفي المواضع المحددة لذلك -

وفي حالة توثيق المسحوب عليه من الرضا ، سواء كان تابعاً للكميالة أو غير تابع ، وفي حالة توضيح حجز غير مجد على أمواله لا يجوز لحاق الكميالة الرجوع على يائمه إلا بعد تقديم الكميالة للمسحوب عليه لوثاها وبعد مل احتياج دم الرضا . وفي حالة انفاس المسحوب عليه ، سواء كان تابعاً للكميالة أو غير تابع ، وفي حالة انفاس صاحب الكميالة الصرط عدم تقديمها للمفوض ، يكون تقديم حكم الانفاس كافيها بذاته لتكوين السافل من استعاضل حقوقه في الرجوع على اليائمين . م (٥٦) على حامل الكميالة أن يخطر صاحب الكميالة ومن ينهرها له بعدم قبولها أو بعدم وثاها خلال اربعة ايام العمل التالية ليوم مل الاحتياج أو لعدم تقديمها للمفوض أو للرضا ، إذ اشغلت على شرط الرجوع بلا صروفات أو (بدون احتياج) .

وعلى كل صهر خلال يوم المس التالين ليوم تسلطه بالاختار أن يخطر من ينهره الكميالة بتسلطه هذا الاختار موثا له اساءة وناهن من ناعوا بالاختارات السابقة وكذا من صهر الى آخر حق اليائمين . يهدأ الصناد بالنسبة الى كل منهر من التاريخ الذي تلتى بعد الاختار . متى اخبر احد المفوضين على التبيانة من الوجه المتقدم وبب كذات اختار عامته الاحتياطي في الصناد ذاتية .

وانا لم يمين احد المفوضين من انبيالة صوانه أو يمينه بكمية لير ضرورة ا كفى بالاختار الصهر السابق عليه . ومن وجب عليه الاختار أن يخطر به على اية ضرورة بظهور الكميالة ذاتها . وجب عليه اثبات ثبات بالاختار في الصناد المقرر له بحتير الصناد مرها اذا اوس الاختار في الصناد المذكور بكتاب مدلل لاقتضاه حقوق من وجب عليه الاختار ان اذالم يقدم به في الصناد اليائمين أنفسهم موثا يلزمه عند الاقتضاء تمكينه . ينصر استرتب على اعناله بصرط لا يجاوز التسويج على الكميالة .

م (٥٧) يجوز للساحب ولا من عليه احتياطي الى حق خاص الكميالة من مل احتياج دم الفيل او دم اسوا عند مباشرة حقه في الرجوع . اذا تمس الكميالة بوثيق بتوقيعه شرط (الرجوع بالصرافات) أو (بدون احتياج) أو اية صاوة اخرى عهده هذا الصنف .

ولا يمل هذا الشرط الخاص من تقديم الكميالة في المواعد المنيرة ولا من مل الاختارات اللازمة ، وليس من يمتل قبل العامل بعدم مراعاة هذه المواعد اثبات ذلك .

وانا كتب الساحب بهذا الشرط سرت آثاره على كل المفوضين . اذا كتبه احد المفوضين أو احد اليائمين الاحتياطين سرت آثاره عليه وحسبه .

وانا كان الساحب هو الذي وضع الشرط ومل الخاص احتياطيها ولم ذلك، تمل وحده الصروفات اما اذا كان الشرط صادرا من صهر أو من خاص احتياطي فانه يجوز الرجوع على جميع المفوضين بصرافات الاحتياج أو .

ثانيا : حقوق العامل

أ - من الرجوع :

م (٥٨) صاحب الكميالة وقابلها ومنهرها وعاضها الاحتياطي مسئولون جميعا بالتسليم نمو عاملها وللعامل بلافاتهم مفردين أو مجتمعين ، دون مراعاة ان ترتيب ، وثبت هذا المعنى لكن موقع على كميالة وسي بقيتها بناء المسئولين نمو .

والدموي العانة على احد الطرفين لاشحق دون سفالية قياتين ، ولو كان التزامهم لاحقا لم يثبت اليه ادموي .

١٥٦) لحاق الشيكات عند عدم وثائقها له في بيان الاستحقاق، التي على أساسها وظهورها في غير مـ

الملتزمين بها .

وله من الرجوع الى سؤالا في بيان الاستحقاق في الاحوال الاتية :-

اولا - في حالة الاحتياج الفعلي او الفعلي عن الغير .

ثانيا - في حالة اضرار المصاحب عليه . حوا' فان عند قيام التضييق او لم يكن قد ضلها وفي حالة تخلفه عن دفع

ما عليه ، وللمتطلب التوقف بحكم ، وفي حالة اضرار على امواله ، وهذا غير مجد .

ثالثا - في حالة اضرار صاحب الكمية الضرورة عدم تقديمها لغيره .

وهو من الدعاوى عند الرجوع عليهم في الحالات المبيحة في البندين ثانيا وثالثا ان يعلقا من الدفعة التي

عندها وزير التجارة والصناعة داخل ثلثتها من تاريخ اقرارهم بطلب اللجوء . فاذا قدرت الجهة المطلوبة

ممررا للطلب حددت في امرها الصناديق التي يجب ان يحصل منه اللجوء بشرط الاتجار المصلحة المتوقعة

اوتاريخ الدرس لاحتقان التكملة ولا يقبل التمسك بهذا الامر .

١٥٧) لحاق التكملة حالية من له من الرجوع فيه بما يأتي :-

أ - اجل مبلغ التكملة غير المضمونة ، وغير المضمونة .

ب - مروفات الاحتياج والاخرات وغير ذلك من المروفات .

وفي احوال الرجوع فمن بيان احتقان التكملة يجب ان يستقر من قبضا ما يوازي - من الخصم الرسمي

في تاريخ الرجوع بالمكان الذي يقع فيه حوالى الحاصل .

١٥٨) يجوز لمن في التكملة ان يطلب ما عليه بما يأتي :-

أ - كل الصلح الذي يراه .

ب - المروفات التي تحصلها .

م ١٥٩) لكن عظمى لطلب التكملة على وجه الرجوع او كان مستحقا للمالية بها ، ان يطلب في حالة قيامه بالوفاء ،

تسلم التكملة مع ورقة الاحتياج ومخالفة بما يراه .

ولكن ما يراه في التكملة ان ينطبق منهجه وقت جبراته فلا يستد له .

وفي حالة الرجوع على احد الملتزمين بالفرد غير المضمول من قيمته التكملة ، يجوز لمن وفي هذا القدر ان يطلب من حاضرها

اثبات هذا الوفاء على التكملة وتسلمه مخالفة به . يجب على الحاصل ان يثبت ان حله عبوة من التكملة

معدا طلبها بما يفيد انها لم يرضى الاخرى ولم يسله ورقة الاحتياج تمكنه من استكمال حقه في الرجوع

على غيره بما يراه .

١٦٠) لا يجوز من من الوفاء بقيمة التكملة او للقيام بها ان يراه حلالا في الاحوال الموضحة في الفداه .

١٦١) اذا حال حادث قهر لا يمكن التعلل عليه دون تقديم التكملة او من الاحتياج في المواعيد المقررة لذلك ،

امتدت بمدة المرافعة .

وفي حال التكملة ان يتم دون اية من ظهوره التكملة بالمعاداة القهر وان ثبت هذا الاختلال ،

مؤخرا ومؤخرا عنه ، في التكملة او في الورقة المشتملة بها بتسليم الاضرار حتى يحصل الى صاحبها

ومتى زان الحادث القهرى على صاحب الكمية دون ان يلائم تقديمها للقبول او للرفض • ومن الاحتياج عند التقديم •

واذا استمر الحادث القهرى اكثر من اثنين يوما معصومين يومالاثنين • جاز الرجوع على المتقدمين • ومن الاحتياج ان يقدم الكمية او على الاحتياج • فاذا كانت الكمية مستحقة لدن الاطلاق عليها او بعد مدة من الاطلاق • ومن مصاد اثنتين يوما من التاريخ الذي انظر فيه الباعل من سهر له الكمية يوقى الحادث ولو وقع هذا التاريخ قبل انتهاء مواعد تقديم الكمية • وتزاد مدتها بالرجوع على مصاد الثلاثين يوما اذا كانت الكمية مستحقة انقضاء بعد مدة من الاطلاق عليها •

ولا يعتبر من قبيل الحادث القهرى الامر المتعلق بشخص حامل الكمية او من كلفه بتقديمها او على الاحتياج • اذا وابن اشتمان الكمية يوم مظلة وسعة فدمتجوز الكمية يومانها في يوم النقص التالي • وكذا لا يجوز التنازل بها عن ابراء • تنس بالكمية يومى وبه الخصم • تقدم عليها لتفوي او من الاحتياج • الا في يوم من • واذا وجب من ابراء من هذه الاجزاء التي يوم منى يومى آخر يوم من يوم مظلة رسمية • انتد البعاد من الهوانتاني • وتخص من ايام انفساد البطلة التي تنظله • ولا بد من من حساب المواعد انفساد او الاثنية المختلفة بالكمية اليوم الا في منها ما ينسب النام على فو ذلك •

ب- كمية الرجوع:

(٦٦) لكن من له حق الرجوع على فو من المتقدمين بالكمية يستوفي حقه بكمية كمية بدد على احد ما منه تكون مستحقة التوا • لدن الاطلاق في يومان هذا انما من ما ينسب خلاف ذلك • ويشتمل قيمة كمية الرجوع على العالي ابراء بها في الساتين ١٠ و ١١ مانا اليها عاون من مظلة يوم

دفعه •

واذا كان صاحب كمية الرجوع موافق من حدد مبلغها على الاس الذي تحدد بموجبه قيمة كمية مستحقة التوا • لدن الاطلاق مسجوة من النكاح الذي استتم فيه ونا الكمية الاصلية على النكاح الذي فيه موافق النكاح •

واذا كان صاحب كمية الرجوع هو احد المتزوجين • حدد مبلغها على الاس الذي تحدد بموجبه قيمة كمية مستحقة التوا • لدن الاطلاق مسجوة من النكاح الذي فيه موافق صاحب الكمية القلي النكاح الذي فيه موافق النكاح •

واذا تعددت كميات الرجوع ولم تهر حلقية صاحب الكمية الا حلقية واحدة • لم لها الا بامر كمية رجوع واحدة •

ج- العجز التعديلي:

(٦٧) يجوز لعاض الكمية المسمى منها احتياج عدم امنا • في حق حمزا تحقها على مقولات ان عقرم بها • ان يحدد امرا بذلك على الجهة التي يسبها وبه التباة والسفاعة •

المادة ٦٨ التدخل في المصلحة أو في الوظيفة

- (٦٨) (أ) صاحب الوظيفة ومقرها ومأهبا الاحتيا في المصلحة من قبلها اهدمها عند الاقتضاء .
- ويجوز في الوظيفة أو مؤهبا من المصلحة من قبلها اهدمها عند الاقتضاء .
- ويجوز ان يكون التدخل من الغير ، كما يجوز ان يكون المصلحة عليه أو ان شخص يترتب بموجب الوظيفة القانون .
- ويجب على التدخل ان يخلو من التدخل من قبله من الغير ، ولا كان مثولا عند الاقتضاء .
- من يترتب بالتدخل في المصلحة من غير مقتضى القانون او التدخل على الوظيفة .
- (٦٩) (أ) على الشخص بالتدخل في المصلحة التي يكون فيها له مصلحة كعلاقة جائرة القبول من الغير قبل مصادقته .
- وانذا من في الوظيفة من قبلها أو مؤهبا عند الاقتضاء في مكان ومأهبا وليس للمعامل ان يترتب قبل مصادقته .
- احتسابها على من صدر عنه هذا التدخل ولا من المصلحة المتضمن له الا اذا عدم الوظيفة الى من يترتب قبلها أو لمأهبا عند الاقتضاء .
- والمتضمن في الاسرار الاخرى وفي القبول بالتدخل ، واذا فله عند حفرته من الغير قبل مصادقته .
- على من التدخل لمصلحة وعلى المصلحة المتضمن له .
- (٧٠) (أ) حيث التبرع بالتدخل على الوظيفة فانها يجوز التدخل وذكر فيه اسم من التدخل لمصلحة ، فاذا خالف القبول بالتدخل من هذا التبرع اعتبر مخالفا لمصلحة المصلحة .
- (٧١) (أ) يلتزم الناس بالتدخل بموجب الوظيفة والمصلحة المتضمن من التدخل لمصلحة ، بما يليه هذا الأخير .
- ويجوز لمن التدخل لمصلحة والمصلحة . من التبرع من الغير بالتدخل ، ان يلتزموا بالمعامل مقابل وائهم المصلحة المتضمن في المادة ٦٠ ، بتسليمهم الوظيفة والاحتياج والمصلحة ان وجدت .
- واذا لم تعد الوظيفة لمصلحة بالتدخل فان التبرع الثاني الاخير من المصادق المتعدد ليس احتياج من التبرع .
- (٧١) (أ) يجوز في الوظيفة بالتدخل في جميع الاسرار التي يكون فيها لمصلحة في مصادقته .
- الرجوع على المصلحة بها .
- ويكون هذا التبرع بالتدخل في المصلحة الذي كان يجب على من التدخل لمصلحة .
- ويجب ان يكون التبرع على الاكثر في التبرع الثاني .
- (٧٢) (أ) اذا كان من قبلها الوظيفة بالتدخل او من قبلها لمأهبا عند الاقتضاء ، فله في مكان ومأهبا وجب على مصادقته .
- تدعيمها لغيره .
- حيثما كان ما وجد احتياج على التبرع ، اذا لم يترتب العمل على الاكثر في التبرع الثاني لآخر دور .
- يجوز فيه عمل احتياج . فاذا لم يترتب الاحتياج في هذا المصادق كان من غير المصلحة عند الاقتضاء او من حصل تبرع الوظيفة بالتدخل لمصلحة .
- (٧٢) (أ) اذا ومن مصادقته بالتدخل عند خذ من التبرع في من كانت فته تبرا بهذا التبرع .

- م (٧٥) يجب إثبات الوثائق بالتدخل بكافة مناداة على الكميالة يذكر فيها من حمل الوثائق لمسلحته فانما خلت المخالفة من هذا البيان ، اعتبر الوثائق بالتدخل حاصلا لمسلحته ، والساحب ، ويجب ان تسلّم الكميالة والاحتجاج بالحق ، لقضوي بالتدخل .
- م (٧٦) يكتب مخرجي كميالة بطريق التدخل جميع الممنوعين الناشئة عنها تبيانه من حمل الوثائق لمسلحته وتسلمه الطعنين نمو هذا الاخير بموجب الكميالة . ومع ذلك لا يجوز لهذا المخرجي تسليم الكميالة من جديد . وبشراف لفة المصيرين المصنفين من حمل الوثائق لمسلحته .
- وانما تراعى عدة اعتبارات على الوثائق بالتدخل ، ومن من يتوجب على الوثائق منه ابراء اكثر عدد من الطعنين . ومن تدخل للوثائق بالمخالفة لهذه القاعدة مع بطلان ذلك فقد حقه في الرجوع على من يبرأ ان سهم لو كانت بمدة القاعدة قد روي .

الفصل الثاني

تعدد النسخ والتعريف

- م (٧٧) يجوز سحب النسخة التي تسحب منه نسخة واحدة من نسخها . ويجب ان يوضح في متى كل نسخة منها ومساها والا اعتبرت كل نسخة منها كميالة مستقلة .
- ولكل حامل كميالة لم يذكر فيها انها واحدة ان يطلب نسخا منها على نفقته . ويجب عليه تسليمها ذلك ان يرجع الى المصنف الذي ظهر له ، وعلى هذا ان يمارسه في الرجوع الى المصنف السابق وتسلّم ذلك حق يختص به الى صاحب . وعلى كل مطهر ان يكون تسليمه على النسخ الجديدة .
- م (٧٨) وثائق الكميالة التي سحب احد نسخها من النسخة ، ولزم يكن مسؤولا فيها ان هذا الوثائق بمدة حكم النسخ الاخرى غير ان المصنف عليه . يجب ان يبرأ بالوثائق بموجب كل نسخة خبولة به لم يشر بها .
- والمطهر الذي ظهر نسخ الكميالة لانها من ممتلكين وكذلك المصنفين الاخيرين له طعنين بموجب النسخ التي تحمل توضيحاتهم ولم يشر بها .
- م (٧٩) على من يحمل احد نسخ الكميالة لتسليمها الى المصنف على النسخ الاخرى قسم من تكون هذه النسخة في حياتهم وعلى هذا الاخير ان يلمسها للمخاض الشرعي لاية نسخة اخرى فانما ومن تسليمها لم يكن للمعامل من الرجوع الا اذا اثبت ضرورة احتياج ان النسخة المعلقة للتسليم لم تسلم له ولم يلمسها ، وان القبول او الرفض لم يحصل بموجب نسخة اخرى .
- م (٨٠) لحامل الكميالة ان يحرر منها صورة . ويجب ان تكون الصورة مطابقة تماما لاصل الكميالة بما تحمل مسننات لبيانات اولى بيانات اخرى تكون مدونة فيها وان يكتب عليها ان النسخ من الاصل انتهى عند هذا الحد .
- م (٨١) يجوز تسليم الصورة ونسخها احدا على الوجه الذي يجرى على الاصل ، يكون الصورة بدلا من احكام . ويجب ان يبين في حوزة الكميالة اسم حائز الاصل ، وعلى هذا الاخير ان يعلم الاصل للمعامل الشرعي للصورة .
- وانما اتفق ، حائز الاصل عن تسليمه . لم يكن لحامل الصورة من الرجوع على مخرجها او ما فيها الاحتياطيين الا اذا اثبت باحتياج ان الاصل لم يعلم اليه يتا على الله .

وإذا كتب في الأصل بحسب التعميم الأخير العامل قول على الصورة أنه حفظ الآن لا يصح التدمير إلا على الصورة
مكل تدمير على الأصل بعد ذلك يكون يا فلا -

م (٨٢) إذا ربح تعديف في متن الكمالة الترم الموزون الثلاثين لهذا التعديف بما ورد في الفرض المبرر . أما الموقعون
السابقين فيلزمون بما ورد في الفرض الأصلي .

الفصل الثاني

قانون التمسك بالحاصل (المقرر ١)

م (٨٣) ينقد الحاصل حقوقه الناشئة عن الكمالة فوق صاحبها وتطبيقاتها وتقوم من المقتربين هذا قابليتها بجميع المواهب
المطورة لا يبرأ طياني -

أ - تقديم الكمالة المستحقة الرضا لدى ألا يلزم عليها اوجده مدة من ألا يلزم -

ب - متى احتياج عدم القبول أو عدم الرضا .

ج - تقديم الكمالة للرضا في حالة استمالها على شرط الرجوع بتدبيرات . أو (بدون احتياج) .

ومع ذلك لا يخذ صاحب من هذا النفوذ إلا إذا أثبت أنه أوجد حامل الرضا في مصاد الاستحقاق ونسبي
هذه المالة لا يخذ للعامل إلا الرجوع على المحسوب عليه .

وإذا لم تقدم الكمالة للقبول في المبدأ الذي شرطه صاحبها ، فقبلت حقوق حاملها في الرجوع بحسب عدم

القبول وعدم الرضا إلا إذا تبين من مارة الشرط أن صاحبها قد منة دون إعطاء نفسه من معان القبول .

وإذا كان المظهر هو الذي شرط في التدمير مصاد تقديم الكمالة للقبول وله مصاد الامادة من هذا الشرط .

الفصل في المانوس

عدم سماح الدعوى

م (٨٤) دون إخلال بحقوق العامل المستند من فائده الأصلية بمن ثلثي منه الكمالة ، لا يصح الدعوى الفاسدة

من الكمالة تجاه قابليتها بعد مضي ثلث سنوات من تاريخ الاحتفاظ ولا يصح دعوى العامل تجاه صاحب أو

المطهرين بعد مضي سنة من تاريخ الاحتياج المعمور في المبدأ النامي أو من تاريخ الاحتفاظ أن استطعت

على غير الرجوع بالضرورة أوجد من احتياج ولا تسع دعوى المظهرين بعد مضي سنة من تاريخ انتهاء المانوس

بعد مضي سنة شمسية من اليوم الذي وفي فيه المجر الكمالة أو من يوم انقضاء الدعوى عليه .

م (٨٥) لا تسري المواهب المذكورة في المادة السابقة في حالة انقضاء الدعوى إلا من يوم آخر اجراء فيها ولا تسري هذه

المواهب إذا صدر حكم بالدين أو إفهه القدين في وثقة مستقلة انفرادا بترتيب عليه تعديد الدين .

م (٨٦) لا يكون الانقضاء للمواهب اثر بالنسبة لمن اشغق قبله الاجراء الفاعل لهذه المواهب

المبدأ الثاني

المبدأ لاصبر

م (٨٧) يحتسب المبدأ لاصبر على البيانات الآتية :-

أ - شرط الامر أو عبارة (مبدأ لاصبر) مكتوبة في متن المبدأ وباللغة التي كتب بها .

ب - تعبد غير مطلق على شرط مبرر . بل على مدين من النفوذ .

ج - مصاد الاحتفاظ .

د - مكان الوفاة .

هـ - اسم من يجب الوفاة له الامره .

و - تاريخ انشاء السند وكان انشائه .

ز - توقيع من انشاء السند (المعمر) .

م (٨٨) السند الخالي من احد البيانات المذكورة في المادة السابقة لا يعتبر سند الامر الا في الاحوال الاتية :-

أ - اذا خلا السند من مهاد الاستعانة ، اعتماد واجب الوفاة لدى الاجل اعليه .

ب - اذا خلا من بيان مكان الوفاة او موطن المعمر ، احضر مكان انشاء السند مكانا للوفاة ، مكانا للمعمر .

ج - اذا خلا من بيان مكان الانشاء . احضر شيئاً في المكان المبين بجانب اسم المعمر .

م (٨٩) تسري احكام الكمالية الاتية على السند لا مراً بقدر الذي لا تتعارض مع ماهيته :

أ - الاحكام المتعلقة بالكمالية المستحقة الوفاة في موطن احد الانهار : او في مكان غير الذي يوجد به موطن

المعمر عليه ، والاختلاف في البيانات الخاصة بالمبلغ الواجب دفعه ، وظلن شرط الفائدة واعطية

الالتزام والنتائج المترتبة على التوقيع من ليست لهم اعلية الالتزام او الترخيمات غير الطرفة او توقيع

شخص غير معمر او جاز معمر .

ب - الاحكام المتعلقة بتسليم الكمالية ونسائها احتياجها من مراعاة انه اذا لم يذكر في صيغة الضمان اسم

الضامن احضر الضامن حاصلاً لمصلحة معمر السند .

ج - الاحكام المتعلقة باستحقاق الكمالية وروايتها والمعارضة في الوفاة والاحتجاج والرجوع بسبب عدم الوفاة

وعدم جواز منح جيل الوفاة وحساب المزاوي وانها المثل ، وكمالية الرجوع والمعجز التصفلي .

د - الاحكام المتعلقة بالوفاة بالتدخل وتمدد النسخ والمور والتعيينه ولا تثار اسأل الحامل وعدم

مساع الدعوى .

م (٩٠) يلتزم معمر السند لا مراً على الوجه الذي يلتزم به ناهل الكمالية .

يجب تقديم السند لا مراً للمشتق الوفاة بعد مدة معينة من الاطلاع الى المعمر في المهاد النصوي عليه

في المادة ٩١ للتأشير عليه بما يفيد الاطلاع على السند . يجب ان يكون هذا التأشير مؤرخاً وموقعا من

المعمر . وبعد امد الاطلاع من تاريخ التأشير المذكور . واذا امتنع المعمر من وضع التأشير ، وجب اثبات ابتداء

بوتقة احتجاج . يعتبر تاريخ الاحتجاج بداية لسريان مدة الاطلاع .

الباب الثالث

الشيك

الفصل الاول

انشاء الشيك

م (٩١) يشتمل الشيك على البيانات الاتية :-

أ - كلمة (شيك) مكتوبة في متن الشك باللغة التي كتب بها .

ب - امر غير معلق على شرط الوفاة مبلغ معين من النقود .

ج - اسم من يلتزم الوفاة (المعمر عليه) .

د - مكان الخيانة

هـ - تاريخ ومكان انشاء الشيك

و - توقيع من انشاء الشيك (الساحب)

م (١١) - الصك الخالي من أحد البيانات المذكورة في المادة السابقة لا يعتبر شيكاً إلا في الحالتين الآتيتين :-

أ - إذا خلا الشيك من بيان مكان وقائه . - تعتبر مستحق الجاه في المكان المبين بجانب اسم المسحوب عليه ،

فإذا تعدد مثالا ماكن المبنية بجانب اسم المسحوب عليه ، اعتبر الشيك مستحق الجاه في اقل مكان منها .

وإذا خلا الشيك من هذه البيانات او من اى بيان آخر اعتبر مستحق الجاه في المكان الذى يقع فيه

العدل الرئيسي للمسحوب عليه .

ب - إذا خلا الشيك من بيان مكان الاثناء ، اعتبر منشأ في المكان المبين بجانب اسم الساحب .

م (١٢) - لا يجوز سحب الشيكات العمادرتي المطلقة والمستحقة الجاه فيها الا على بنك ، والصكوك المسعومة في صورة

شيكات على غير بنك لا تعتبر شيكات صحيحة .

م (١٣) - لا يجوز اصدار شيك مالم يكن للساحب لدى المسحوب عليه وثائق الشيك نفوذ يستلزم الشكوت فيها بموجب

شيك - لطفا لاتفاق صريح او معني .

وطى صاحب الشيك او الامر بغيره بسحب الحساب ان يحدد في مقابل وقائه . ومع ذلك يمثل الساحب لحساب

غيره مثولا شخصيا تجاه المدينين والمقابل دون غيرهم .

وطى الساحب دون غيره في حالة الانكار ان يثبت ان من سحب عليه الشيك كان لديه مقابل وقائه وثائقه ،

فإذا لم يثبت ذلك كان ناسخا وجاه . ولوميل الاحتجاج بعد المواعيد المحددة .

ولا يترتب على عدم وجود مقابل الجاه ادعاء كذابه . - لكن الشيك

م (١٤) - يجوز اشترائه الجاه الشيكالى :-

أ - شخص معين مع التمسك على شرط الامر او بدونه .

ب - شخص معين مع ذكر شرط (ليس الامر) او اية عبارة اخرى غرض هذا المعنى ،

ج - حامل الشيك .

والشيك المسحوب لصلحة شخص معين والنص فيه على عبارة (او لحاله) او اية عبارة اخرى ماثلة بصور شيك

لحاله . - فاذ لم يبين اسم المستفيد ، اعتبر الشيك لحاله . والشيك المشتل على شرط فهو قابل للتداول (

لايدفع الا لحالته الذي تملكه - فترتا بهذه الشروط .

م (١٥) - يجوز سحب الشيك لمر الساحب نفسه . - يجوز سحبه لحساب شخص آخر . - ولا يجوز سحبه على الساحب نفسه

مالم يكن مسعوما بين ترويج بفتح مسطر عليه مركز رئيسي واحد - بشرط الا يكون الشيك مستحق الجاه لحاله .

م (١٦) - ضمن الساحب وجاه الشيك وكل شرط يعطى الساحب نفسه من هذا النمان يعتبر كان لهيكن .

القسم الثاني

تداول الشيك

م (١٧) - الشيك الشرط دفعه الى شخص معين سواء كان به حراصة على شرط الامر اليه ليس عليه يكون قابلا للتداول بطريق التظهير .

والتعهد بالشروط دفعه الى شخص معين والكيفية فيه عبارة (المبلغ) من امانة عبارة اخرى مخالفة لا يجوز ثدا ولسه
الا بائع احكام حواله الحق .

يجوز التمسير ولو للساحب ولا يظنم آخر . ويجوز له ولا* تلهي عن التمسير من جديد ، ويستمر التمسير الى
المسحوب عليه بمثابة مخلصه ، الا اذا كان للمسحوب عليه عدة شتات وحصل التمسير لمصلحة تفتت آتيمو التي
سحب عليها التمسير .

م (١١) يتد اول التمسير المستحق الرضا لعامة يسير ان تسلمه ، والتسير المكتوب على ، هذا التمسير يجعل التمسير
مشرولا رفا لاحكام الرجوع ولكن لا يترتب من هذا التمسير ان يسير الصك شيكا لاسر .

الفصل الثالث

اقتصاد التمسير

م (١٠٠) لا يجوز للمسحوب عليه ان يوقع على شيك بالقبول ، وكل قبول مكتوب عليه يعتبر كأن لم يكن ومع ذلك يجوز للمسحوب
عليه ان يشر على التمسير باعتقاده . وتجدد هذه العبارة وجود مقابل الرضا في تاريخ التمسير ، ولا يجوز للمسحوب
عليه رفض اقتصاد التمسير اذا كان لديه مقابل رفا* يمكن لدفعه . ويشتري ويبيع المسحوب عليه على يده والشيك
بشأنه اقتصاد لـ

الفصل الرابع

التمسار الاحتمالي

م (١٠١) يجوز تمسار رفا* مبلغ التمسير كله او سعة من ماس احتمالي .
' يمكن هذا التمسار من التمسير اذا المسحوب عليه ، كما يجوز ان يكون من احد التمسرين على الشيك .

الفصل الخامس

تقديم التمسير وصدارة

م (١٠١) التمسير مستحق الرضا بمجرد ■ الا على ، وكل بيان منالك لذلك يعتبر كأن لم يكن واذا قدم الشيك للرذا*
قبل اليوم المعين فيه كتاريخ لا يصداره ، وجب وناؤه في يوم تقديمه .

م (١٠٢) التمسير للمسحوب في البطكة والمستحق الرضا* مية يجب تقديمه للرذا* خلال شهر ، فاذا كان مسعوا خارج
البطكة ومستحق الرضا* فيها ، يجب تقديمه خلال ثلاثين شهر ، وتبدأ المواعيد المذكورة من التاريخ المعين في
الشيك انه تاريخ اصداره .

يعتبر تقديم الشيك الى احدى قرب البطاقة المعترف بها بمثابة تقديم للرذا* .

م (١٠٤) اذا سحب التمسير من مكانين متلفي التضمير ، ارجع تاريخ اصداره الى اليوم القابل في تقديم مكان الرضا* .

م (١٠٥) للمسحوب عليه ان يوجي قيمة الشيك ولو بعد اغتناء* ميعاد تقديمه ولا تقبل المعارض من الساحب في رفا* الشيك
قبل اقتناء* ميعاد تقديمه الا في حالة عيانه او اقل من حامله او لغزو ما يخل باطلوته .

واذا تخني الساحب او انفس او فدا عليه بعد انشاء التمسير فلا يعدل ذلك من الآثار المترتبة عليه .

م (١٠٦) اذا قدمت عدة شيكات في وقت واحد وكان مقابل الرضا* لا يمكن لولائها جميعا وجبت مراعاة توليخ سحبها .
فاذا كانت الشيكات المقدمة مصلو من دفتر واحد وتضمن تاريخ اصدار واحد ، فكل الشيكات الاخير رفا* .

- م (١٠٧) إذا اشترط الوفاء للشئ في المنطقة يتخذ غير متداول فيها، وجب الوفاء بملغته في مهلة تقديم الشئ بالنقد المتداول في المنطقة حسب سعر يوم الوفاء - فإذا لم يتم الوفاء يوم التقديم، كان للمعامل الخيار بين المطالبة بملغ الشئ فوراً بالنقد المتداول في المنطقة حسب سعر يوم التقديم أو في يوم الوفاء .
- فإذا قدم الشئ للمرة الأولى بعد انقضاء مهلة تقديمه، فأنت الميرتيسر اليوم الذي انتهى فيه مهلة التقديم . ويتبع الميرتيسر الشئ في المنطقة لتفهم التفات الأجنبية وإنما يجوز للمالك أن يدين في الشئ الميرتيسر الذي يحسب على أساس العمل الواجب نفسه .
- وإذا عين مبلغ الشئ بنقود تحمل أسماً مشتركاً ولكن تختلف قيمتها في بلد الإصدار من حيثها في بلد الوفاء كان المقدود نقود بلد الوفاء .

الفصل السادس

الامتناع من الوفاء

- م (١٠٨) لمعامل الشئ المرجوع إلى المنطقة، وعضوون أو مفردين فإذا قدم في المهلة النهائية ولم يقدم فيه وأنت الامتناع باحتجاج .
- يجوز، موما من الاحتجاج - اثبات الامتناع عن الدفع ؛
- أ - بيان مدار من المصوب فيه مع ذكر يوم تقديم الشئ .
- ب - بيان مدار من غرفة خاتمة مشتركة بها يذكر فيه أن الشئ قدم في المهلة النهائية ولم يقدم فيه .
- يجب أن يكون البيان في الحالتين المذكورتين مؤشراً ومكتوباً على التمهيداته وبها من مدرته . ولا يجوز الامتناع من دفع هذا البيان على الشئ إذا طلب المعامل . ولم تضمن الشئ شراء الرجوع بلامبروات . وإنما يجوز للمقرم عرضه طلب مهلة لأنها في يوم العمل التالي لتقديم الشئ ولتقدم في اليوم الأخير من مهلة التقديم .
- م (١٠٩) يجب اثبات الامتناع من الدفع بالكتابة المضمرة فيها في المادة السابقة قبل انقضاء مهلة التقديم . فإذا وضع التقديم في آخر يوم من هذا المهلة، جاز اثبات الامتناع من الدفع في يوم العمل التالي .

التفصيل للمعامل

تمديد النسخ والصور والتسليم

- م (١١٠) فيما عدا الشئ لمعامله، يجوز سحب الشئ من نسخ متعددة مطابق بعضها بعضاً إذا كان صحيحاً من بلد وصيغ الوفاء في بلد آخر . يجب في هذه الحالة أن يجمع في شئ كل نسخة منها رفضاً ولا اعتبر كل نسخة شيكاً مستقلاً .

الفصل السابع

الشئ المسطر والشئ الخفي في الحساب

- م (١١١) يجوز لساحب الشئ وماله أن يسطره وذلك بوضع خطين متوازيين في صدر الشئ ليكون الشئ طيراً عاماً أو خاصاً . فإذا خلا بين الخطين من أي بيان أو إذا كتب بهما لفظ (بنت) أو أي لفظ آخر في هذا المعنى كان الشئ طيراً عاماً . أما إذا كتب اسمك معين بين الخطين فإن الشئ يكون خاصاً . ويجوز أن يشمل الشئ طيراً عاماً إلى تسليم خاص وأما الشئ الخاص فلا يشمل إلى تسليم عام .
- ويجوز أن لا يكون الشئ طيراً أو اسم الشئ المعكوف فيما بين الخطين .

م (١١١) لا يجوز للمحسوب عليه أن يخطي شيكاً ساراً تطبيقاً لما لا إلا إلى أحد صلاته أو إلى بنك ولا يجوز أن يخطي شيكاً ساراً تطبيقاً خاصة إلا إلى البنك المذكور. السيد قيمان بن الشالين وإلى عمل هذا البند إذا كان هذا الأخير هو المحسوب عليه . ومع ذلك يجوز للبنك المكتوب السيد بين البندين أن يثبت إلى بنك آخر نفس قيمة البند . ولا يجوز للبنك أن يحصل على ثمنه مستقلاً من السيد عمارة أو من بنك آخر مولا أن يثبت ثمنه لحساب أشخاص آخرين غير من ذكره .

وإذا عمل السيد عدّة شيكات خاصة ولم يجوز للمحسوب عليه وقاؤه إلا إذا كان يحمل تطبيقاً وكان أحدّها لتحصيل قيمته بواسطة فترة خاصة .

م (١١٢) يجوز لأحد البنوك أو لمعامله أن يثبت له ديوانته نقداً بأن يضع على صورة عمارة (لنفيدني الحساب) أو اعتباراً أخرى تفيده نفس المعنى .

وفي هذه الحالة لا يكون للمحسوب عليه إلا تسوية قيمة الشيك بملق قبوله ككتابة كلفيد في الحساب أو النقل المصرفي أو الخاصة . وتقوم هذه القيود خارج الوقف ولا يعتد بشطب بيان الكفيد في الحساب .

م (١١٣) إذا لم يراع المحسوب عليه الاحتياك المباشرة كان مثلاً عن تمسك الضرر بحالها ويضلع البند .

الفصل التاسع

آثار أعمال المعامل (البند)

م (١١٤) يفقد حامل الشيك ماله من حقوق قبل المسحوب والمطهرين وغيرهم من المطهرين ، هذا المحسوب عليه ، بمعنى المدعيه

المعدلة لتفقد به الشيك إلى المحسوب عليه أو الممثل الاحتجاج أو ما يقوم مقامه في الجهاد المقرر لذلك .

ومع ذلك لا يفقد الساحب من به الحكم إلا إذا كان قد تمّ مقابل الوقف وظلّ عندئذٍ المقابل موجوداً عند المحسوب

عليه حتى انقضاء مهلة تقديم الشيك ثم زال المقابل بفعل غير ضروب إلى الساحب .

الفصل العاشر

عدم صلاح الدعوى

م (١١٥) لا تسمح دعاوى رجوع المعامل على المحسوب عليه والساحب والمطهر وغيرهم من المطهرين بعدضي ستة شهور من تاريخ انقضاء مهلة تقديم الشيك .

ولا تسمح دعاوى رجوع المطهرين بخلاف الشيك تجاه منضمم بحسباً بعدضي ستة شهور من اليوم الذي دون في المطهر فيه

أو من عدم إقامة الدعوى عليه .

الفصل الحادي عشر

قواعد الكمية التي تسرى على الشيك

م (١١٦) بجانب الأقسام الخاصة الواردة في هذا الباب تسرى على الشيك بالقدر الذي لا تتعارض معاهية أحكام

الكمية الواردة في المواد ١ و٥ و٦ و٧ و٨ و٩ و١٠ و١٢ و١٤ و١٥ و١٦ و١٧ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢١ و٢٢ و٢٣ و٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٨ و٢٩ و٣٠ و٣١ و٣٢ و٣٣ و٣٤ و٣٥ و٣٦ و٣٧ و٣٨ و٣٩ و٤٠ و٤١ و٤٢ و٤٣ و٤٤ و٤٥ و٤٦ و٤٧ و٤٨ و٤٩ و٥٠ و٥١ و٥٢ و٥٣ و٥٤ و٥٥ و٥٦ و٥٧ و٥٨ و٥٩ و٦٠ و٦١ و٦٢ و٦٣ و٦٤ و٦٥ و٦٦ و٦٧ و٦٨ و٦٩ و٧٠ و٧١ و٧٢ و٧٣ و٧٤ و٧٥ و٧٦ و٧٧ و٧٨ و٧٩ و٨٠ و٨١ و٨٢ و٨٣ و٨٤ و٨٥ و٨٦ و٨٧ و٨٨ و٨٩ و٩٠ و٩١ و٩٢ و٩٣ و٩٤ و٩٥ و٩٦ و٩٧ و٩٨ و٩٩ و١٠٠ و١٠١ و١٠٢ و١٠٣ و١٠٤ و١٠٥ و١٠٦ و١٠٧ و١٠٨ و١٠٩ و١١٠ و١١١ و١١٢ و١١٣ و١١٤ و١١٥ و١١٦ و١١٧ و١١٨ و١١٩ و١٢٠ و١٢١ و١٢٢ و١٢٣ و١٢٤ و١٢٥ و١٢٦ و١٢٧ و١٢٨ و١٢٩ و١٣٠ و١٣١ و١٣٢ و١٣٣ و١٣٤ و١٣٥ و١٣٦ و١٣٧ و١٣٨ و١٣٩ و١٤٠ و١٤١ و١٤٢ و١٤٣ و١٤٤ و١٤٥ و١٤٦ و١٤٧ و١٤٨ و١٤٩ و١٥٠ و١٥١ و١٥٢ و١٥٣ و١٥٤ و١٥٥ و١٥٦ و١٥٧ و١٥٨ و١٥٩ و١٦٠ و١٦١ و١٦٢ و١٦٣ و١٦٤ و١٦٥ و١٦٦ و١٦٧ و١٦٨ و١٦٩ و١٧٠ و١٧١ و١٧٢ و١٧٣ و١٧٤ و١٧٥ و١٧٦ و١٧٧ و١٧٨ و١٧٩ و١٨٠ و١٨١ و١٨٢ و١٨٣ و١٨٤ و١٨٥ و١٨٦ و١٨٧ و١٨٨ و١٨٩ و١٩٠ و١٩١ و١٩٢ و١٩٣ و١٩٤ و١٩٥ و١٩٦ و١٩٧ و١٩٨ و١٩٩ و٢٠٠ و٢٠١ و٢٠٢ و٢٠٣ و٢٠٤ و٢٠٥ و٢٠٦ و٢٠٧ و٢٠٨ و٢٠٩ و٢١٠ و٢١١ و٢١٢ و٢١٣ و٢١٤ و٢١٥ و٢١٦ و٢١٧ و٢١٨ و٢١٩ و٢٢٠ و٢٢١ و٢٢٢ و٢٢٣ و٢٢٤ و٢٢٥ و٢٢٦ و٢٢٧ و٢٢٨ و٢٢٩ و٢٣٠ و٢٣١ و٢٣٢ و٢٣٣ و٢٣٤ و٢٣٥ و٢٣٦ و٢٣٧ و٢٣٨ و٢٣٩ و٢٤٠ و٢٤١ و٢٤٢ و٢٤٣ و٢٤٤ و٢٤٥ و٢٤٦ و٢٤٧ و٢٤٨ و٢٤٩ و٢٥٠ و٢٥١ و٢٥٢ و٢٥٣ و٢٥٤ و٢٥٥ و٢٥٦ و٢٥٧ و٢٥٨ و٢٥٩ و٢٦٠ و٢٦١ و٢٦٢ و٢٦٣ و٢٦٤ و٢٦٥ و٢٦٦ و٢٦٧ و٢٦٨ و٢٦٩ و٢٧٠ و٢٧١ و٢٧٢ و٢٧٣ و٢٧٤ و٢٧٥ و٢٧٦ و٢٧٧ و٢٧٨ و٢٧٩ و٢٨٠ و٢٨١ و٢٨٢ و٢٨٣ و٢٨٤ و٢٨٥ و٢٨٦ و٢٨٧ و٢٨٨ و٢٨٩ و٢٩٠ و٢٩١ و٢٩٢ و٢٩٣ و٢٩٤ و٢٩٥ و٢٩٦ و٢٩٧ و٢٩٨ و٢٩٩ و٣٠٠ و٣٠١ و٣٠٢ و٣٠٣ و٣٠٤ و٣٠٥ و٣٠٦ و٣٠٧ و٣٠٨ و٣٠٩ و٣١٠ و٣١١ و٣١٢ و٣١٣ و٣١٤ و٣١٥ و٣١٦ و٣١٧ و٣١٨ و٣١٩ و٣٢٠ و٣٢١ و٣٢٢ و٣٢٣ و٣٢٤ و٣٢٥ و٣٢٦ و٣٢٧ و٣٢٨ و٣٢٩ و٣٣٠ و٣٣١ و٣٣٢ و٣٣٣ و٣٣٤ و٣٣٥ و٣٣٦ و٣٣٧ و٣٣٨ و٣٣٩ و٣٤٠ و٣٤١ و٣٤٢ و٣٤٣ و٣٤٤ و٣٤٥ و٣٤٦ و٣٤٧ و٣٤٨ و٣٤٩ و٣٥٠ و٣٥١ و٣٥٢ و٣٥٣ و٣٥٤ و٣٥٥ و٣٥٦ و٣٥٧ و٣٥٨ و٣٥٩ و٣٦٠ و٣٦١ و٣٦٢ و٣٦٣ و٣٦٤ و٣٦٥ و٣٦٦ و٣٦٧ و٣٦٨ و٣٦٩ و٣٧٠ و٣٧١ و٣٧٢ و٣٧٣ و٣٧٤ و٣٧٥ و٣٧٦ و٣٧٧ و٣٧٨ و٣٧٩ و٣٨٠ و٣٨١ و٣٨٢ و٣٨٣ و٣٨٤ و٣٨٥ و٣٨٦ و٣٨٧ و٣٨٨ و٣٨٩ و٣٩٠ و٣٩١ و٣٩٢ و٣٩٣ و٣٩٤ و٣٩٥ و٣٩٦ و٣٩٧ و٣٩٨ و٣٩٩ و٤٠٠ و٤٠١ و٤٠٢ و٤٠٣ و٤٠٤ و٤٠٥ و٤٠٦ و٤٠٧ و٤٠٨ و٤٠٩ و٤١٠ و٤١١ و٤١٢ و٤١٣ و٤١٤ و٤١٥ و٤١٦ و٤١٧ و٤١٨ و٤١٩ و٤٢٠ و٤٢١ و٤٢٢ و٤٢٣ و٤٢٤ و٤٢٥ و٤٢٦ و٤٢٧ و٤٢٨ و٤٢٩ و٤٣٠ و٤٣١ و٤٣٢ و٤٣٣ و٤٣٤ و٤٣٥ و٤٣٦ و٤٣٧ و٤٣٨ و٤٣٩ و٤٤٠ و٤٤١ و٤٤٢ و٤٤٣ و٤٤٤ و٤٤٥ و٤٤٦ و٤٤٧ و٤٤٨ و٤٤٩ و٤٥٠ و٤٥١ و٤٥٢ و٤٥٣ و٤٥٤ و٤٥٥ و٤٥٦ و٤٥٧ و٤٥٨ و٤٥٩ و٤٦٠ و٤٦١ و٤٦٢ و٤٦٣ و٤٦٤ و٤٦٥ و٤٦٦ و٤٦٧ و٤٦٨ و٤٦٩ و٤٧٠ و٤٧١ و٤٧٢ و٤٧٣ و٤٧٤ و٤٧٥ و٤٧٦ و٤٧٧ و٤٧٨ و٤٧٩ و٤٨٠ و٤٨١ و٤٨٢ و٤٨٣ و٤٨٤ و٤٨٥ و٤٨٦ و٤٨٧ و٤٨٨ و٤٨٩ و٤٩٠ و٤٩١ و٤٩٢ و٤٩٣ و٤٩٤ و٤٩٥ و٤٩٦ و٤٩٧ و٤٩٨ و٤٩٩ و٥٠٠ و٥٠١ و٥٠٢ و٥٠٣ و٥٠٤ و٥٠٥ و٥٠٦ و٥٠٧ و٥٠٨ و٥٠٩ و٥١٠ و٥١١ و٥١٢ و٥١٣ و٥١٤ و٥١٥ و٥١٦ و٥١٧ و٥١٨ و٥١٩ و٥٢٠ و٥٢١ و٥٢٢ و٥٢٣ و٥٢٤ و٥٢٥ و٥٢٦ و٥٢٧ و٥٢٨ و٥٢٩ و٥٣٠ و٥٣١ و٥٣٢ و٥٣٣ و٥٣٤ و٥٣٥ و٥٣٦ و٥٣٧ و٥٣٨ و٥٣٩ و٥٤٠ و٥٤١ و٥٤٢ و٥٤٣ و٥٤٤ و٥٤٥ و٥٤٦ و٥٤٧ و٥٤٨ و٥٤٩ و٥٥٠ و٥٥١ و٥٥٢ و٥٥٣ و٥٥٤ و٥٥٥ و٥٥٦ و٥٥٧ و٥٥٨ و٥٥٩ و٥٦٠ و٥٦١ و٥٦٢ و٥٦٣ و٥٦٤ و٥٦٥ و٥٦٦ و٥٦٧ و٥٦٨ و٥٦٩ و٥٧٠ و٥٧١ و٥٧٢ و٥٧٣ و٥٧٤ و٥٧٥ و٥٧٦ و٥٧٧ و٥٧٨ و٥٧٩ و٥٨٠ و٥٨١ و٥٨٢ و٥٨٣ و٥٨٤ و٥٨٥ و٥٨٦ و٥٨٧ و٥٨٨ و٥٨٩ و٥٩٠ و٥٩١ و٥٩٢ و٥٩٣ و٥٩٤ و٥٩٥ و٥٩٦ و٥٩٧ و٥٩٨ و٥٩٩ و٦٠٠ و٦٠١ و٦٠٢ و٦٠٣ و٦٠٤ و٦٠٥ و٦٠٦ و٦٠٧ و٦٠٨ و٦٠٩ و٦١٠ و٦١١ و٦١٢ و٦١٣ و٦١٤ و٦١٥ و٦١٦ و٦١٧ و٦١٨ و٦١٩ و٦٢٠ و٦٢١ و٦٢٢ و٦٢٣ و٦٢٤ و٦٢٥ و٦٢٦ و٦٢٧ و٦٢٨ و٦٢٩ و٦٣٠ و٦٣١ و٦٣٢ و٦٣٣ و٦٣٤ و٦٣٥ و٦٣٦ و٦٣٧ و٦٣٨ و٦٣٩ و٦٤٠ و٦٤١ و٦٤٢ و٦٤٣ و٦٤٤ و٦٤٥ و٦٤٦ و٦٤٧ و٦٤٨ و٦٤٩ و٦٥٠ و٦٥١ و٦٥٢ و٦٥٣ و٦٥٤ و٦٥٥ و٦٥٦ و٦٥٧ و٦٥٨ و٦٥٩ و٦٦٠ و٦٦١ و٦٦٢ و٦٦٣ و٦٦٤ و٦٦٥ و٦٦٦ و٦٦٧ و٦٦٨ و٦٦٩ و٦٧٠ و٦٧١ و٦٧٢ و٦٧٣ و٦٧٤ و٦٧٥ و٦٧٦ و٦٧٧ و٦٧٨ و٦٧٩ و٦٨٠ و٦٨١ و٦٨٢ و٦٨٣ و٦٨٤ و٦٨٥ و٦٨٦ و٦٨٧ و٦٨٨ و٦٨٩ و٦٩٠ و٦٩١ و٦٩٢ و٦٩٣ و٦٩٤ و٦٩٥ و٦٩٦ و٦٩٧ و٦٩٨ و٦٩٩ و٧٠٠ و٧٠١ و٧٠٢ و٧٠٣ و٧٠٤ و٧٠٥ و٧٠٦ و٧٠٧ و٧٠٨ و٧٠٩ و٧١٠ و٧١١ و٧١٢ و٧١٣ و٧١٤ و٧١٥ و٧١٦ و٧١٧ و٧١٨ و٧١٩ و٧٢٠ و٧٢١ و٧٢٢ و٧٢٣ و٧٢٤ و٧٢٥ و٧٢٦ و٧٢٧ و٧٢٨ و٧٢٩ و٧٣٠ و٧٣١ و٧٣٢ و٧٣٣ و٧٣٤ و٧٣٥ و٧٣٦ و٧٣٧ و٧٣٨ و٧٣٩ و٧٤٠ و٧٤١ و٧٤٢ و٧٤٣ و٧٤٤ و٧٤٥ و٧٤٦ و٧٤٧ و٧٤٨ و٧٤٩ و٧٥٠ و٧٥١ و٧٥٢ و٧٥٣ و٧٥٤ و٧٥٥ و٧٥٦ و٧٥٧ و٧٥٨ و٧٥٩ و٧٦٠ و٧٦١ و٧٦٢ و٧٦٣ و٧٦٤ و٧٦٥ و٧٦٦ و٧٦٧ و٧٦٨ و٧٦٩ و٧٧٠ و٧٧١ و٧٧٢ و٧٧٣ و٧٧٤ و٧٧٥ و٧٧٦ و٧٧٧ و٧٧٨ و٧٧٩ و٧٨٠ و٧٨١ و٧٨٢ و٧٨٣ و٧٨٤ و٧٨٥ و٧٨٦ و٧٨٧ و٧٨٨ و٧٨٩ و٧٩٠ و٧٩١ و٧٩٢ و٧٩٣ و٧٩٤ و٧٩٥ و٧٩٦ و٧٩٧ و٧٩٨ و٧٩٩ و٨٠٠ و٨٠١ و٨٠٢ و٨٠٣ و٨٠٤ و٨٠٥ و٨٠٦ و٨٠٧ و٨٠٨ و٨٠٩ و٨١٠ و٨١١ و٨١٢ و٨١٣ و٨١٤ و٨١٥ و٨١٦ و٨١٧ و٨١٨ و٨١٩ و٨٢٠ و٨٢١ و٨٢٢ و٨٢٣ و٨٢٤ و٨٢٥ و٨٢٦ و٨٢٧ و٨٢٨ و٨٢٩ و٨٣٠ و٨٣١ و٨٣٢ و٨٣٣ و٨٣٤ و٨٣٥ و٨٣٦ و٨٣٧ و٨٣٨ و٨٣٩ و٨٤٠ و٨٤١ و٨٤٢ و٨٤٣ و٨٤٤ و٨٤٥ و٨٤٦ و٨٤٧ و٨٤٨ و٨٤٩ و٨٥٠ و٨٥١ و٨٥٢ و٨٥٣ و٨٥٤ و٨٥٥ و٨٥٦ و٨٥٧ و٨٥٨ و٨٥٩ و٨٦٠ و٨٦١ و٨٦٢ و٨٦٣ و٨٦٤ و٨٦٥ و٨٦٦ و٨٦٧ و٨٦٨ و٨٦٩ و٨٧٠ و٨٧١ و٨٧٢ و٨٧٣ و٨٧٤ و٨٧٥ و٨٧٦ و٨٧٧ و٨٧٨ و٨٧٩ و٨٨٠ و٨٨١ و٨٨٢ و٨٨٣ و٨٨٤ و٨٨٥ و٨٨٦ و٨٨٧ و٨٨٨ و٨٨٩ و٨٩٠ و٨٩١ و٨٩٢ و٨٩٣ و٨٩٤ و٨٩٥ و٨٩٦ و٨٩٧ و٨٩٨ و٨٩٩ و٩٠٠ و٩٠١ و٩٠٢ و٩٠٣ و٩٠٤ و٩٠٥ و٩٠٦ و٩٠٧ و٩٠٨ و٩٠٩ و٩١٠ و٩١١ و٩١٢ و٩١٣ و٩١٤ و٩١٥ و٩١٦ و٩١٧ و٩١٨ و٩١٩ و٩٢٠ و٩٢١ و٩٢٢ و٩٢٣ و٩٢٤ و٩٢٥ و٩٢٦ و٩٢٧ و٩٢٨ و٩٢٩ و٩٣٠ و٩٣١ و٩٣٢ و٩٣٣ و٩٣٤ و٩٣٥ و٩٣٦ و٩٣٧ و٩٣٨ و٩٣٩ و٩٤٠ و٩٤١ و٩٤٢ و٩٤٣ و٩٤٤ و٩٤٥ و٩٤٦ و٩٤٧ و٩٤٨ و٩٤٩ و٩٥٠ و٩٥١ و٩٥٢ و٩٥٣ و٩٥٤ و٩٥٥ و٩٥٦ و٩٥٧ و٩٥٨ و٩٥٩ و٩٦٠ و٩٦١ و٩٦٢ و٩٦٣ و٩٦٤ و٩٦٥ و٩٦٦ و٩٦٧ و٩٦٨ و٩٦٩ و٩٧٠ و٩٧١ و٩٧٢ و٩٧٣ و٩٧٤ و٩٧٥ و٩٧٦ و٩٧٧ و٩٧٨ و٩٧٩ و٩٨٠ و٩٨١ و٩٨٢ و٩٨٣ و٩٨٤ و٩٨٥ و٩٨٦ و٩٨٧ و٩٨٨ و٩٨٩ و٩٩٠ و٩٩١ و٩٩٢ و٩٩٣ و٩٩٤ و٩٩٥ و٩٩٦ و٩٩٧ و٩٩٨ و٩٩٩ و١٠٠٠ و١٠٠١ و١٠٠٢ و١٠٠٣ و١٠٠٤ و١٠٠٥ و١٠٠٦ و١٠٠٧ و١٠٠٨ و١٠٠٩ و١٠١٠ و١٠١١ و١٠١٢ و١٠١٣ و١٠١٤ و١٠١٥ و١٠١٦ و١٠١٧ و١٠١٨ و١٠١٩ و١٠٢٠ و١٠٢١ و١٠٢٢ و١٠٢٣ و١٠٢٤ و١٠٢٥ و١٠٢٦ و١٠٢٧ و١٠٢٨ و١٠٢٩ و١٠٣٠ و١٠٣١ و١٠٣٢ و١٠٣٣ و١٠٣٤ و١٠٣٥ و١٠٣٦ و١٠٣٧ و١٠٣٨ و١٠٣٩ و١٠٤٠ و١٠٤١ و١٠٤٢ و١٠٤٣ و١٠٤٤ و١٠٤٥ و١٠٤٦ و١٠٤٧ و١٠٤٨ و١٠٤٩ و١٠٥٠ و١٠٥١ و١٠٥٢ و١٠٥٣ و١٠٥٤ و١٠٥٥ و١٠٥٦ و١٠٥٧ و١٠٥٨ و١٠٥٩ و١٠٦٠ و١٠٦١ و١٠٦٢ و١٠٦٣ و١٠٦٤ و١٠٦٥ و١٠٦٦ و١٠٦٧ و١٠٦٨ و١٠٦٩ و١٠٧٠ و١٠٧١ و١٠٧٢ و١٠٧٣ و١٠٧٤ و١٠٧٥ و١٠٧٦ و١٠٧٧ و١٠٧٨ و١٠٧٩ و١٠٨٠ و١٠٨١ و١٠٨٢ و١٠٨٣ و١٠٨٤ و١٠٨٥ و١٠٨٦ و١٠٨٧ و١٠٨٨ و١٠٨٩ و١٠٩٠ و١٠٩١ و١٠٩٢ و١٠٩٣ و١٠٩٤ و١٠٩٥ و١٠٩٦ و١٠٩٧ و١٠٩٨ و١٠٩٩ و١١٠٠ و١١٠١ و١١٠٢ و١١٠٣ و١١٠٤ و١١٠٥ و١١٠٦ و١١٠٧ و١١٠٨ و١١٠٩ و١١١٠ و١١١١ و١١١٢ و١١١٣ و١١١٤ و١١١٥ و١١١٦ و١١١٧ و١١١٨ و١١١٩ و١١٢٠ و١١٢١ و١١٢٢ و١١٢٣ و١١٢٤ و١١٢٥ و١١٢٦ و١١٢٧ و١١٢٨ و١١٢٩ و١١٣٠ و١١٣١ و١١٣٢ و١١٣٣ و١١٣٤ و١١٣٥ و١١٣٦ و١١٣٧ و١١٣٨ و١١٣٩ و١١٤٠ و١١٤١ و١١٤٢ و١١٤٣ و١١٤٤ و١١٤٥ و١١٤٦ و١١٤٧ و١١٤٨ و١١٤٩ و١١٥٠ و١١٥١ و١١٥٢ و١١٥٣ و١١٥٤ و١١٥٥ و١١٥٦ و١١٥٧ و١١٥٨ و١١٥٩ و١١٦٠ و١١٦١ و١١٦٢ و١١٦٣ و١١٦٤ و١١٦٥ و١١٦٦ و١١٦٧ و١١٦٨ و١١٦٩ و١١٧٠ و١١٧١ و١١٧٢ و١١٧٣ و١١٧٤ و١١٧٥ و١١٧٦ و١١٧٧ و١١٧٨ و١١٧٩ و١١٨٠ و١١٨١ و١١٨٢ و١١٨٣ و١١٨٤ و١١٨٥ و١١٨٦ و١١٨٧ و١١٨٨ و١١٨٩ و١١٩٠ و١١٩١ و١١٩٢ و١١٩٣ و١١٩٤ و١١٩٥ و١١٩٦ و١١٩٧ و١١٩٨ و١١٩٩ و١٢٠٠ و١٢٠١ و١٢٠٢ و١٢٠٣ و١٢٠٤ و١٢٠٥ و١٢٠٦ و١٢٠٧ و١٢٠٨ و١٢٠٩ و١٢١٠ و١٢١١ و١٢١٢ و١٢١٣ و١٢١٤ و١٢١٥ و١٢١٦ و١٢١٧ و١٢١٨ و١٢١٩ و١٢٢٠ و١٢٢١ و١٢٢٢ و١٢٢٣ و١٢٢٤ و١٢٢٥ و١٢٢٦ و١٢٢٧ و١٢٢٨ و١٢٢٩ و١٢٣٠ و١٢٣١ و١٢٣٢ و١٢٣٣ و١٢٣٤ و١٢٣٥ و١٢٣٦ و١٢٣٧ و١٢٣٨ و١٢٣٩ و١٢٤٠ و١٢٤١ و١٢٤٢ و١٢٤٣ و١٢٤٤ و١٢٤٥ و١٢٤٦ و١٢٤٧ و١٢٤٨ و١٢٤٩ و١٢٥٠ و١٢٥١ و١٢٥٢ و١٢٥٣ و١٢٥٤ و١٢٥٥ و١٢٥٦ و١٢٥٧ و١٢٥٨ و١٢٥٩ و١٢٦٠ و١٢٦١ و١٢٦٢ و١٢٦٣ و١٢٦٤ و١٢٦٥ و١٢٦٦ و١٢٦٧ و١٢٦٨ و١٢٦٩ و١٢٧٠ و١٢٧١ و١٢٧٢ و١٢٧٣ و١٢٧٤ و١٢٧٥ و١٢٧٦ و١٢٧٧ و١٢٧٨ و١٢٧٩ و١٢٨٠ و١٢٨١ و١٢٨٢ و١٢٨٣ و١٢٨٤ و١٢٨٥ و١٢٨٦ و١٢٨٧ و١٢٨٨ و١٢٨٩ و١٢٩٠ و١٢٩١ و١٢٩٢ و١٢٩٣ و١٢٩٤ و١٢٩٥ و١٢٩٦ و١٢٩٧ و١٢٩٨ و١٢٩٩ و١٣٠٠ و١٣٠١ و١٣٠٢ و١٣٠٣ و١٣٠٤ و١٣٠٥ و١٣٠٦ و١٣٠٧ و١٣٠٨ و١٣٠٩ و١٣١٠ و١٣١١ و١٣١٢ و١٣١٣ و١٣١٤ و١٣١٥ و١٣١٦ و١٣١٧ و١٣١٨ و١٣١٩ و١٣٢٠ و١٣٢١ و١٣٢٢ و١٣٢٣ و١٣٢٤ و١٣٢٥ و١٣٢٦ و١٣٢٧ و١٣٢٨ و١٣٢٩ و١٣٣٠ و١٣٣١ و١٣٣٢ و١٣٣٣ و١٣٣٤ و١٣٣٥ و١٣٣٦ و١٣٣٧ و١٣٣٨ و١٣٣٩ و١٣٤٠ و١٣٤١ و١٣٤٢ و١٣٤٣ و١٣٤٤ و١٣٤٥ و١٣٤٦ و١٣٤٧ و١٣٤٨ و١٣٤٩ و١٣٥٠ و١٣٥١ و١٣٥٢ و١٣٥٣ و١٣٥٤ و١٣٥٥ و١٣٥٦ و١٣٥٧ و١٣٥٨ و١٣٥٩ و١٣٦٠ و١٣٦١ و١٣٦٢ و١٣٦٣ و١٣٦٤ و١٣٦٥ و١٣٦٦ و١٣٦٧ و١٣٦٨ و١٣٦٩ و١٣٧٠ و١٣٧١ و١٣٧٢ و١٣٧٣ و١٣٧٤ و١٣٧٥ و١٣٧٦ و١٣٧٧ و١٣٧٨ و١٣٧٩ و١٣٨٠ و١٣٨١ و١٣٨٢ و١٣٨٣ و١٣٨٤ و١٣٨٥ و١٣٨٦ و١٣٨٧ و١٣٨٨ و١٣٨٩ و١٣٩٠ و١٣٩١ و١٣٩٢ و١٣٩٣ و١٣٩٤ و١٣٩٥ و١٣٩٦ و١٣٩٧ و١٣٩٨ و١٣٩٩ و١٤٠٠ و١٤٠١ و١٤٠٢ و١٤٠٣ و١٤٠٤ و١٤٠٥ و١٤٠٦ و١٤٠٧ و١٤٠٨ و١٤٠٩ و١٤١٠ و١٤١١ و١٤١٢ و١٤١٣ و١٤١٤ و١٤١٥ و١٤١٦ و١٤١٧ و١٤١٨ و١٤١٩ و١٤٢٠ و١٤٢١ و١٤٢٢ و١٤٢٣ و١٤٢٤ و١٤٢٥ و١٤٢٦ و١٤٢٧ و١٤٢٨ و١٤٢٩ و١٤٣٠ و١٤٣١ و١٤٣٢ و١٤٣٣ و١٤٣٤ و١٤٣٥ و١٤٣٦ و١٤٣٧ و١٤٣٨ و١٤٣٩ و١٤٤٠ و١٤٤١ و١٤٤٢ و١٤٤٣ و١٤٤٤ و١٤٤٥ و١٤٤٦ و١٤٤٧ و١٤٤٨ و١٤٤٩ و١٤٥٠ و١٤٥١ و١٤٥٢ و١٤٥٣ و١٤٥٤ و١٤٥٥ و١٤٥٦ و١٤٥٧ و١٤٥٨ و١٤٥٩ و١٤٦٠ و١٤٦١ و١٤٦٢ و١٤٦٣ و١٤٦٤ و١٤٦٥ و١٤٦٦ و١٤٦٧ و١٤٦٨ و١٤٦٩ و١٤٧٠ و١٤٧١ و١٤٧٢ و١٤٧٣ و١

- وكل من استرد بصورة بعد (مطأ) الشيك خايل الوفا" او بعضه بحيث اصبح الباقي لا يفي بشيك الشيك،
 او امر وهو مسي" انهاء المسحوب عليه بعدم دفع قيمته . يعاقب بخرقة من مائتي ريال التي التي ربال
 بالسجن مدة لا تقل من خمسة عشر يوما ولا تزيد من ستة اشهر او احدى هاتين العقوبتين .
 يعاقب بهذه العقوبات المستفاد والسائل الذي يتلقى بصورة شيكا لا يوجد له مقابل وفا" كالمندفع قيمته ،
 يشتم تطبيق العقوبات المذكورة مع مراعاة ما قد تنص عليه احكام الشريعة الاسلامية^(١)
 م (١١٩) مع مراعاة احكام الشريعة الاسلامية يعاقب بخرقة لا تقل من مائة ريال ولا تزيد على التي ريال كل مسحوب عليه
 رفض أو عدم وفا" شيك مسحوب مما صرحا وفا" مقابل وفا" ولم يقدم بشأنه ايتمسارعة مع عدم الاخلال
 بالتصهي المستحق للساحب بما اصابه من ضرر بسبب عدم الكفا" .
 يعاقب بهذه العقوبات كل مسحوب عليه صرح من طم بوجود خايل وفا" هو اقل سائديه فعلا .
 م (١٢٠) مع مراعاة احكام الشريعة الاسلامية يعاقب بخرقة لا تزيد من مئتي ريال ،
 ا. كل من اهدر شيكا لم يؤخره او ذكر تاريخا غير صحيح ،
 ب. كل من سحب شيكا على غير بنك .
 م (١٢١) (٥)
 حدد كل من وفا" شيكا خالها من التاريخ ، وكل من تسلم هذا الشيك على سبيل القناعة .

(١) عملت هذه المواد بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٥) وتاريخ ١٤٠٩/٩/١٢ هـ . انظر التعديلات على النظام

(٥) اضيفت مادة جديدة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٥) وتاريخ ١٤٠٩/٩/١٢ هـ . = = = = =

التعديلات التي طرأت على النظام

بمعون الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين التاسعة عشرة والعشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٨) وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ.

وبعد الاطلاع على نظام الأوراق التجارية ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٧) وتاريخ ١٣٨٢/١٠/١١ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٥٥) وتاريخ ١٤٠٩/٨/٢٧ هـ.
رسمنا بما هو آت :-

أولاً - يعدل نص المواد (١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠) من نظام الأوراق التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٧) وتاريخ ١٣٨٢/١٠/١١ هـ لتكون كما يلي :-

المادة ١١٨ - مع مراعاة ما تقتضيه الأنظمة الأخرى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسين ألف ريال أو بأحدى مائتين العقوبتين كل من أقدم بسوء نية على ارتكاب أحد الأفعال الآتية :-
أ - إذا سحب شيكا لا يكون له مقابل وفاء قائم وقابل للسحب أو يكون له مقابل وفاء أقل من قيمة الشيك.

ب - إذا استرد بعد إعطاء الشيك مقابل الوفاء أو بفضه بحيث أصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك.

ج - إذا أمر المسحوب عليه بعدم دفع قيمة الشيك .

د - إذا تمت تحرير الشيك أو التوقيع عليه بصورة تمنع صرفه.

هـ - إذا ظهر أو سلم شيكا وهو يعلم أنه ليس له مقابل يفي بقيمته أو أنه غير قابل للصرف.

و - إذا تلقى المستفيد أو الحامل شيكا لا يوجد له مقابل وفاء كاف لدفع قيمته.

فإذا عاد الجاني إلى ارتكاب أي من هذه الجرائم خلال ثلاث سنوات من تاريخ الحكم عليه في أي منها تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات والغرامة التي لا تزيد على مائة ألف ريال أو إحدى مائتين العقوبتين.

المادة ١١٩ - مع مراعاة ما تنقضي به الأنظمة الأخرى يعاقب بغرامة لا تزيد على مائة ألف ريال كل مسحوب عليه رفض بسوء نية وفاء شيك مسحوب سحبا صحيحا وله مقابل وفاء ولم تقدم بشأنه أية معارضة مع عدم الإخلال بالتعمير المستحق للساحب عما أصابه من ضرر بسبب عدم الوفاء. ويعاقب بهذه العقوبات كل مسحوب عليه صرح عن علم بوجود مقابل وفاء هو أقل مما لديه فعلا.

المادة ١٢٠ - مع مراعاة ما تنقضي به الأنظمة الأخرى يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة آلاف ريال : -

أ - كل من أصدر شيكا لم يؤرخه أو ذكر تاريخا غير صحيح.

ب - كل من سحب شيكا على غير بنك.

ج - كل من وفى شيكا خاليا من التاريخ وكل من تسلم هذا الشيك على سبيل المقاصد.

ثانيا - يضاف إلى مواد نظام الأوراق التجارية المادة التالية : -

المادة ١٢١ - يجوز الحكم بنشر أسماء الأشخاص الذين يصدر بحقهم حكم بالادانة بموجب هذا النظام ويحدد الحكم كيفية ذلك.

ثالثا - على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا هذا.،،،،





قرار رقم (١٥٥) وتاريخ ١٤٠٦/٨/٢٢ هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٨/٥٥٤/٤ وتاريخ ١٤٠٦/٤/١٤ هـ، المتعلقة على خطاب سمو نائب وزير الداخلية رقم ٢٢٢٨٤/١٧ وتاريخ ١٤٠٦/٤/٢ هـ ومشروعاته المتعلقة بالدولة التي قامت بها لجنة شكلت لدولة ظاهرة قيام الأشخاص بامدار شيكات بدون رصيد .

وبعد الاطلاع على المحضر المعد من قبل شعبة الخبراء برقم ١٠٦ وتاريخ ١٤٠٨/٧/٤ هـ.

وبعد الاطلاع على تسمية اللجنة العامة بمجلس الوزراء رقم ٨٦/م وتاريخ ١٤٠٩/٨/١٤ هـ.

يقرر مايلي :

اولا : يمثل نص المواد ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ من نظام الأوراق التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٧ وتاريخ ١٣٨٢/١٠/١١ هـ لتكون كما يلي :

المادة ١١٨ - مع مراعاة ملتحضي به الانظمة الاخرى يفتق بالحبس مدة لاتزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لاتزيد على خمسين الف ريال أو باحدى مائتين المئوبتين كل من اقدم بسوء نية على ارتكاب احد الافعال الاتية :

أ - اذا سحب شيكا لا يكون له مقابل وفاء قائم وقابل للسحب أو يكون له مقابل وفاء أقل من قيمة الشيك.

ب - اذا استورد بعد اعطاء الشيك مقابل الوفاء أو بعضه بحيث أصبح الباقي لا يلى بقيمة الشيك .

ج - اذا أمر المسحوب عليه بعدم دفع قيمة الشيك .

د - اذا تمتد تحرير الشيك أو التوقيع عليه بصورة تمنع صرفه.

هـ - اذا ظهر أو علم شيكا وهو يعلم أنه ليس له مقابل يلى بقيته أو أنه غير قابل للصرف .

و - اذا تلقى المستفيد أو الحامل شيكا لا يوجد له مقابل وفاء كاف لدفع قيمته .



فإذا عباد العجاني التي ارتكبا في من هذه الجرائم خلال ثلاث سنوات
من تاريخ الحكم عليه في أي منها تكون العقوبة الحبس مدة
لاتزيد على خمس سنوات والغرامة التي لاتزيد على مائة ألف ريال
أو إحدى مائتين العقوبتين .

المادة ١١٩ - مع مراعاة ماقتضى به الأنظمة الأخرى يعاقب بغرامة
لاتزيد على مائة ألف ريال كل محسوب عليه رفض بوء ذنبه وفاء
شيك محسوب محبا صحيحا وله مقابل وفاء ولم تقدم بشأنه أية
معارضة مع عدم الاعتراض بالتصريح المتحقق للساحب عما أصابه من
ضرر بسبب عدم الوفاء .

ويعاقب بهذه العقوبات كل محسوب عليه سرع عن علم بوجود مقابل
وفاء هو أقل مما لديه فعلا .

المادة ١٢٠ - مع مراعاة ماقتضى به الأنظمة الأخرى يعاقب بغرامة
لاتزيد على عشرة آلاف ريال :

أ - كل من أصدر شيكا لم يوزعه أو ذكر تاريخا غير صحيح .

ب - كل من سحب شيكا على غير بنك .

ج - كل من رفض شيكا خاليا من التاريخ وكل من تسلم هذا الشيك
على سبيل المقاصة .

ثانيا : يضاف إلى مواد نظام الأوراق التجارية المادة التالية :

المادة ١٢١ - يجوز الحكم بنشر أسماء الأشخاص الذين يصدر
بعينهم حكم بالادانة بموجب هذا النظام ويحدد الحكم كيفية ذلك .

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك سيخت مرفقة بهذا .

رئيس مجلس الوزراء